



قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17731) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 28 ربيع الآخر 1448هـ - 9 أكتوبر 2026م

دلالات زيارات سمو ولي العهد رئيس الوزراء الميدانية

وإيران واستمرار العملية الإنتاجية حيث اطمأن سموه على الأوضاع واستمرار العمل كالمعتاد ولم تتأثر العملية الإنتاجية في هاتين الشركتين المهمتين في مجال الطاقة الذي شكل المصدر الأساسي للدخل القومي لبلادنا رغم التحديات والتداعيات التي واجهتهما وذلك بفضل الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها واحترافية العاملين فيهما.



بقلم:

د. نبيل العسومي

الإعلام ودوره في هذه المرحلة الصعبة التي يشهدها العالم بعد التطورات الكبيرة والسريعة للإعلام بسبب التكنولوجيا الحديثة وما توفره من تعدد المصادر وسرعة انتقال المعلومة مما يتطلب التعامل مع هذه المستجدات بكل خبرة واحترافية للتصدي للمعلومات والأخبار الكاذبة وغير الصحيحة التي قد تلحق الضرر ببلادنا أو تعمل على تشويه سمعة البحرين في الداخل والخارج فالإعلام اليوم لم يعد خبراً إنشائياً فقط أو تقريراً عن مناسبة وطنية يبتون عبر الإذاعة والتلفزيون الرسميين بل تحول الإعلام إلى وسيلة خطيرة تستخدمها القوى الأجنبية والمعادية لإلحاق الضرر بالدول والشعوب وسلاح في الصراعات والخلافات ولذلك يجب أن يكون التعامل مع الإعلام بكل احترافية ومهنية لإبراز الصورة المشرفة لمملكة البحرين في الداخل والخارج.

لقد كان العاملون في قطاع الإعلام في مستوى المسؤولية فقد تعاملوا بكل كفاءة ومهنية مع الأحداث التي شهدها المنطقة حيث عبر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عن شكره وتقديره للكوادر الوطنية العاملة في وزارة الإعلام ومركز الاتصال الوطني والصحافة المحلية لما أبدوه من حرص على أداء واجبهـم الوطني والإعلامي بكفاءة ومسؤولية خلال فترة التصدي للاعتداءات الإيرانية الأتمة على مملكة البحرين وما أظهرهـو من جاهزية ومهنية عالية في التعامل مع مختلف الظروف والتحديات وأشاد سموه الكريم بدفاع الصحفيين والكتاب عن وطنهـم.

شعبية ترامب ومصير الحكم في أمريكا

مرة، بعدم قبول تمويل انتخابي من لوبي إسرائيل. كما أن شعبية ترامب، التي وصلت إلى 23%، لم تحسم انتخابات مجلس الشيوخ لصالح الديمقراطيـن لأن موقف الناخب الجمهوري من مرشحي حزبه للكونجرس، لا من الرئيس، يندذب حالياً مع تذبذب أسعار البترول، الأمر الذي يعني أن الديمقراطيـن سيحتاجون، للسيطرة على مجلس الشيوخ، لفاق ضخم بينهم وبين الجمهوريين في عدد الأصوات.

بقلم:

د. منار الشوريجي

لكن الأخطر من هذا كله أن الحزب الديمقراطي لا يبارح مكانه، إذ لا يزال يمتسرس وراء السياسات الاقتصادية والخارجية نفسها التي رفضها ناخبوه. وخطورة ذلك مصدرها أن الانتخابات التشريعية تسهمها نسبة من يذهبون إلى صناديق الاقتراع. صحيح أن هناك رفضاً واسعاً لسياسات الجمهوريين، لكن اندعام الفقة في الديمقراطيـن قد تجعل ناخبي الحزب يحجمون عن التصويت أصلاً فتحسم أصوات الجمهوريين النتيجة. وحتى لو افترضنا أن الديمقراطيـن نجحوا، بشكل أو بآخر، في الفوز بمقاعد الأغلبية في المجلسين، فليس واضحاً ما إذا كانوا سيفيرون الكثير أو يستمرّون لأكثر من عامين، هما عمر الكونجرس الذي سينتخب في نوفمبر. ذلك أنه من دون أجندة سياسية جريئة تمثّل تحوّلًا جوهريًا بعيداً عن سياسات النيولبرالية التي لا يستفيد منها سوى الأثرياء والشركات تقدمه جماعات المصالح، بل ومن دون أفكار جديدة في السياسة الخارجية تتخلّى عن الدعم اللا مشروط لإسرائيل، وعن مفاهيم الإمبراطورية التي تتحكم في العالم. من دون ذلك كله، فإن الأقرب للواقع أن تعيد قيادات الديمقراطيـن إنتاج السياسات ذاتها وتحجم عن تبنيّ تغييرات ذات بال تعيد بناء الثقة في الحزب. وإذا حدث ذلك، سيصبح الديمقراطيون على الأرجح، حتى حال فوزهم في نوفمبر، مجرد جملة اعتراضية بين كونجرسين كليهما يسيطر عليه الجمهوريون!

تمثّل الزيارات الميدانية لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه للأجهزة الحكومية والمؤسسات الكبرى جانباً أساسياً من جوانب نهج سموه الكريم في إطار التواصل مع العاملين في المؤسسات الرسمية والشركات الكبرى في البلاد لمتابعة العمل الحكومي باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية حيث لا يكتفي سموه حفظه الله بالتوجيهات الروتينية البعيدة بل يحرص سموه الكريم على المتابعة الشخصية للأطمئنان على الخدمات التي تقدم للمواطنين وفق برنامج العمل الحكومي باعتبار المواطن له الأولوية وأن الخدمات الحكومية هدفها الأساسي توفير حياة كريمة للمواطن وهذه هي ميزة القادة الحقيقيين.

ونعتقد أن الزيارات الميدانية التي تفصل بها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأخيرة لكل من شركة ألبا وشركة بابكو وسترة والحد ووزارة الإعلام ومركز الاتصال الوطني جاءت في هذا الإطار خصوصاً خلال هذه الفترة التي ظل التطورات الأخيرة التي شهدها المنطقة بعد الاعتداءات الإيرانية الأتمة على دول مجلس التعاون الخليجي ومنها مملكة البحرين وتضرر عدد من المنشآت الحيوية والطاقة وتعرض عدد من بيوت المواطنين في بعض مناطق البحرين للتخريب بسبب هذه الاعتداءات وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم أيده الله لمتابعة أحوال المواطنين الذين تضرروا من الاعتداءات الإيرانية الأتمة ومتابعة ترميم بيوتهم أو إعادة بنائها لتجاوز تداعيات هذا العدوان الإيراني الغاشم الذي لم يراع مبادئ حسن الجوار ولا قيم العقيدة الإسلامية السمحة في تجاوز سافر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي إيران عضو فيها.

فزيارة سموه الكريم لشركة ألبا وشركة بابكو جاءت للاطمئنان على سير العمل فيهما في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها المنطقة بسبب المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية

إن قدرة الحزب الديمقراطي على العودة إلى مقاعد الأغلبية في مجلسي الكونجرس في انتخابات نوفمبر، ناهيك عن قدرتهم على الحكم بعدهما لم تحسم بعد.

صحيح إن قدرتهم على الفوز بمقاعد الأغلبية بمجلس النواب أقرب إلى التحقيق بالمقارنة بالأغلبية بمجلس الشيوخ، لكن كليهما تآرجح يومياً وفق أوضاع الاقتصاد بل والسياسة الخارجية.

فباستثناءات قليلة، تحسم القضايا الداخلية لا الخارجية انتخابات الكونجرس.

والانتخابات القادمة مرشحة لتكون من بين تلك الاستثناءات. فانهراط أمريكا في أزمة خارجية أو حرب على رأس ما يصنع استثناء من القاعدة. عندئذ تلعب السياسة الخارجية دوراً فعالاً في حسم النتائج.

لكن الحرب ضد إيران مرشحة لأن تلعب دوراً أكبر من حروب سابقة، إذ لعلها المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي يتأثر فيها الاقتصاد الأمريكي سلباً بالحرب بالذرة خارج الحدود. فالأمريكيون لا يهتمون كثيراً بما تفعله حكومتهم خارج الحدود طالما لا يؤثر في حياتهم اليومية. لكنهم استيقظوا هذه المرة على حقيقة جديدة مؤداها أن سياسة بلادهم الخارجية، سواء كانت الحرب ضد إيران، أو حتى التعريفات الجمركية، بالمناسبة، لها مردودها المباشر على قدراتهم الشرائية وحياتهم اليومية.

أضف إلى ذلك أن الموقف السلبي للناخب الديمقراطي تجاه إسرائيل في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي طوال الأشهر الماضية كان عاملاً رئيسياً في تحديد النتائج، حتى أن مرشحين كثرًا تعهدوا علناً، لأول

المأزق العالمي في ظل الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي

عام 1947، التي تلزم الولايات المتحدة بمنح ممثلي الدول تأشيرات دخول «من دون مقابل وفي أسرع وقت ممكن». ولم تجد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في مواجهة هذا الخرق الفاضح، من سبيل سوى التصويت على قرار يتيح للرئيس الفلسطيني إلقاء كلمته عن بُعد، تم إقراره بأغلبية 152 دولة، ولم ترفضه سوى 3 دول، الولايات المتحدة و«إسرائيل، وأوروغواي، وامتناع 4 دول عن التصويت، ما يعكس عزلة الولايات المتحدة. المفارقة هنا أن الأخيرة لم تردّد في منح تفتياهو، المطلوب للمثول أمام محكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تأشيرة مكنّته، لا من دخول الولايات المتحدة فحسب، وإنما أيضاً من مخاطبة المجتمع الدولي من فوق منبر الأمم المتحدة نفسها، ما يمثل قمة الصلف والتحدّي. تدل تصرفات الولايات المتحدة، وخصوصاً في ظل إدارة الرئيس ترامب، على أن الدولة الأقوى في عالمتها المعاصرة لا تتعمّد إهانة المجتمع الدولي من فوق منبر الأمم المتحدة إلى هدم المؤسسات الدولية التي لا ترضي عنها، سواء كانت تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أم لا، وهو ما يظهر بوضوح من موقعها من كل من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أوتروا)، وهي أحد الفروع المشكّلة عام 1949 بقرار من الجمعية العامة، أي منذ ما يزيد على ثلاثة أرباع القرن، والمحكمة الجنائية الدولية، وهي مؤسسة دولية مستقلة نشأت بموجب معاهدة روما التي دخلت حيّز التنفيذ عام 2002.

حين تصبح القوة الأعظم في العالم المعاصر، التي قامت بالجهد الأكبر في تأسيس النظام الدولي الراهن، والتي تستضيف مقر الأمم المتحدة، والتي تملك أكثر الأدوات تأثيراً ونفوذاً على المسرح الدولي، هي نفسها المتهمّة بتقويض الأسس والقواعد القانونية والأخلاقية التي يقوم عليها هذا النظام، خصوصاً إذا كان الدافع وراء سلوكها المنحرف يتعلق بمساعدة وإنقاذ كيان توسعي متهم بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، فنحن إزاء مفارقة مفادها أن النظام الدولي الراهن يتداعي، وأن الوقت حان لتركه ينهار، وللسعي إلى تأسيس نظام دولي جديد يدار وفق أسس وقواعد فلسفية وأخلاقية مختلفة.

تجدد الإشارة هنا إلى أن الإسراف في استخدام حق الفيتو لحماية دولة تحتل أراضي الغير وتمارس سياسات الفصل العنصري والتهجير القسري وترتكب جرائم ضد الإنسانية، ليس الشاهد الوحيد على مخالفة الولايات المتحدة للشريعة الدولية وتحديّها لإرادة المجتمع الدولي، فقد قطعت شوطاً طويلاً في تعمّد هدم العديد من مؤسسات النظام الدولي أيضاً. فرفضت منح الرئيس الفلسطيني محمود عباس تأشيرة دخول لإلقاء كلمته أمام الدورة الحالية للجمعية العامة، التي افتتحت أعمالها يوم الثلاثاء (22/9/2026)، ما شكّل انتهاكاً جسيماً لنص الفقرة الخامسة من المادة 105 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تكفل تمتّع ممثلي الدول الأعضاء بامتيازات وحصانات المنكّتهم من ممارسة وظائفهم بصورة مستقلة، وخرقاً فاضحاً لنص المادة 13 من اتفاقية المقر، الموقّعة

الولايات المتحدة لم تلجأ إلى ممارسة حق الفيتو طوال الفترة الممتدة من تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 وحتى منتصف ستينيات القرن الماضي، بينما استخدمته الاتحاد السوفيتي 26 مرة خلال الفترة الزمنية نفسها، ما سمح للولايات المتحدة باستغلال هذا الوضع إعلامياً، عبر الإدّعاء بأن الاتحاد السوفيتي ينتهج سياسة تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة وأصبح يشكل عقبة كأداء تحول دون تمكين المنظمة الدولية من أداء وظائفها وفرض احترام القانون الدولي على الجميع.

غير أن هذا الوضع بدأ يتغير تدريجياً اعتباراً من منتصف السبعينيات، ثم انقلب على عقبيه تماماً بعد ذلك، فقد أصبحت الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ فصاعداً، الدولة الأكثر استخداماً للفيتو، ثم أصبحت في مراحل لاحقة، خصوصاً إبان الحقبة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرةً الدولة الوحيدة القادرة على استخدام الفيتو في نظام دولي أحادي القطبية، ولأهداف تتنافى تماماً. ليس مع الأغراض التي شرّع الفيتو من أجلها فحسب، وإنما لأهداف تتناقض كلياً مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً.

فقد استخدمته يوم الـ 4 من يونيو 2025 ضد مشروع قرار يطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة ورفع القيود عن دخول المساعدات الإنسانية، ثم تكرر المشهد نفسه مرة أخرى في الـ 18 من سبتمبر 2025، حين استخدمته ضد مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار في غزة، رغم حصوله في الحالتين على موافقة جميع الدول الأخرى، ما يعني أنها استخدمت حقاً إجرائياً لتمكين دولة مارقة من الإفلات من العقاب ومواصلة جرائمها.

تجدد الإشارة هنا إلى أن الإسراف في استخدام حق الفيتو لحماية دولة تحتل أراضي الغير وتمارس سياسات الفصل العنصري والتهجير القسري وترتكب جرائم ضد الإنسانية، ليس الشاهد الوحيد على مخالفة الولايات المتحدة للشريعة الدولية وتحديّها لإرادة المجتمع الدولي، فقد قطعت شوطاً طويلاً في تعمّد هدم العديد من مؤسسات النظام الدولي أيضاً.

فرفضت منح الرئيس الفلسطيني محمود عباس تأشيرة دخول لإلقاء كلمته أمام الدورة الحالية للجمعية العامة، التي افتتحت أعمالها يوم الثلاثاء (22/9/2026)، ما شكّل انتهاكاً جسيماً لنص الفقرة الخامسة من المادة 105 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تكفل تمتّع ممثلي الدول الأعضاء بامتيازات وحصانات المنكّتهم من ممارسة وظائفهم بصورة مستقلة، وخرقاً فاضحاً لنص المادة 13 من اتفاقية المقر، الموقّعة

تجدر الإشارة هنا إلى أن الإسراف في استخدام حق الفيتو لحماية دولة تحتل أراضي الغير وتمارس سياسات الفصل العنصري والتهجير القسري وترتكب جرائم ضد الإنسانية، ليس الشاهد الوحيد على مخالفة الولايات المتحدة للشريعة الدولية وتحديّها لإرادة المجتمع الدولي، فقد قطعت شوطاً طويلاً في تعمّد هدم العديد من مؤسسات النظام الدولي أيضاً.



بقلم:

أشرف العجرمي

نهر الراين ونهر الدانوب وهذا زاد من كلفة النقل حيث لم تعد السفن الكبيرة قادرة على التنقل في الأنهر التي أضحت أكثر ضحالة. كما أن هناك مشكلات تتعلق بالطاقة وخاصة النووية بسبب انحسار مياه الأنهر. فمحطات الطاقة النووية تعتمد في التبريد على مياه النهر. وهناك الآن أزمة لدى المجر ورومانيا في محطات توليد الطاقة النووية على نهر الدانوب بسبب تراجع منسوب المياه، حيث اضطرت الدولتان إلى إغلاق جزئي أو كلي للمحطات.

أما المعضلة الأكبر فهي في الأزمات داخل الاتحاد الأوروبي مثل التفاوت بين الدول على مستوى التقدم والتنمية وأزمة البيروقراطية وعدم الإصلاح أو المماثلة فيه، وغياب الموقف الموحد والبطء في اتخاذ القرارات. ولكن الخطر الداخلي الحقيقي على استقرار الاتحاد هو البمين القومي والشعوي الذي يركز على أولوية المصلحة القومية على حساب وحدة



بقلم:

حسن نافعة

من عقدين على تأسيسها، أسفرت الحرب العالمية عن تغييرات جذرية في موازين القوى الدولية. فقد هُزمت دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان)، وتمكنت الدول الكبرى المتحالفة والمتنصرة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا وفرنسا) من إقامة نظام جديد للأمن الجماعي يديره مجلس تشغل هي فيه المقاعد الدائمة، ويكون لها حق الاعتراض على قراراته (الفيتو)، ولأن التوازنات الناجمة عن الحرب لم تصمد طويلاً، بسبب انقسام الدول المتحالفة إلى معسكرين متصارعين، أحدهما رأسمالي تقوده الولايات المتحدة والآخر اشتراكي يقوده الاتحاد السوفيتي، تعطل نظام الأمن الجماعي من قبل أن يتمكن من استكمال الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، واندلعت بينهما حرب باردة، أدبرت من خلال أداتين رئيسيتين: توازن رعب نووي، ساعد وجوه على فرض احترام الخطوط العسكرية الحمراء، من ناحية، وفيتو، ساعد استخدامه في مجلس الأمن على فرض احترام الخطوط السياسية الحمراء.

ولأن المعسكر الغربي حظي بأربعة أخماس المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، رجحت كفته السياسية، وبالتالي لم يكن في حاجة إلى الإسراف في استخدام الفيتو، على عكس الحال بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن أمامه في بداية الحرب الباردة سوى اللجوء المكثف إلى الفيتو لحماية مصالحه، وخصوصاً أن حكومة تايلان ظلت حتى عام 1971 تتمتع رسمياً بوضع الممثل الشرعي لدولة الصين في الأمم المتحدة، وحين تم تصحيح هذا الوضع المعوج كانت الصين الشعبية قد انشقت عن المعسكر الشرقي!

تشير الإحصاءات الرسمية للتصويت في مجلس الأمن إلى أن

الولايات المتحدة دولة حديثة النشأة لا يزيد عمرها على قرنين ونصف القرن، لكنها لا تشبه أياً من الدول التي ظهرت عبر العصور، خصوصاً إذا نظرنا إليها من منظور ما تتمتع به من مكونات القوة الشاملة. فإذا أخذنا النفقات العسكرية كمؤشر، فسوف نجد أن ميزانيتها تتجاوز مجموع ميزانيات الدول العشر التي تليها في الترتيب.

ولأن الرئيس ترامب يعتقد أن هذه الميزانية، على ضخامتها، لا تتناسب مع ما تستحقه الولايات المتحدة من مكانة في النظام الدولي، قرر زيادتها لتبلغ تريليوناً ونصف تريليون من الدولارات اعتباراً من العام المقبل، وهو رقم يساوي حجم الإنفاق الكلي لما يقرب من نصف دول «الجنوب العالمي» مجتمعة.

فإذا انتقلنا إلى بقية مؤشرات القوة الشاملة، بمكوناتها الصلبة والناعمة والذكية، لتبيّن لنا بوضوح أن الولايات المتحدة لا تزال تحتل موقع الصدارة على سلم القوة في النظام الدولي المعاصر، ما يجعلها الدولة الأكثر قدرة على التأثير في مساره سلباً وإيجاباً، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أنها ستظل قادرة على الاحتفاظ بموقع الصدارة فترة طويلة، أو أنها الأجدر بقيادة النظام الدولي، خصوصاً على الصعيدين القانوني والأخلاقي.

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت الولايات المتحدة قوة صاعدة تتطلع إلى ممارسة قدر من النفوذ على جوارها الجغرافي المباشر، ما يفسر صدور «مبدأ مونرو» (1823)، الذي استهدف منع الدول الأوروبية من التدخل في شؤون الأمريكيتين وساعد في أن يجعل من نصف الكرة الشمالي منطقة نفوذ خالصة تنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة عليها.

وحين اضطرت الأخيرة للمشاركة في الحرب العالمية الأولى، اعتقد الرئيس ويلسون أن الوقت قد حان لتأسيس منظمة عالمية لإدارة العلاقات الدولية، تستند إلى نظام للأمن الجماعي تتعهد الدول الأعضاء بموجبه بتقديم ضمانات متبادلة، ويعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ولأن الفكرة لاقت ترحيباً واسعاً من جانب الدول المشاركة في مؤتمر فرساي، فقد أوكلت إلى ويلسون رئاسة اللجنة التي تولت صياغة عهد «عصبة الأمم»، غير أن قوة التيار الانعزالي حالت دون تمكنه من إقناع الكونجرس بالتصديق على معاهدات الصلح، ما حال دون أن تصبح الولايات المتحدة عضواً في أول منظمة عالمية في تاريخ البشرية تسعى إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، ما تسبّب في إضعافها ثم انهيارها بعد أقل

الاضطرابات في فرنسا وانكاساتها على أوروبا

استخدم بعض وسائل الإعلام تعبير «فرنسا تحترق» لوصف المظاهرات والاضطرابات التي تعيشها المدن الفرنسية هذه الأيام والتي بدأت بمظاهرات طلاب المدارس وتوسعت لتشمل رجال الإطفاء والموظفين في القطاع العام، ثم تحولت في بعض المناطق إلى أعمال تخريب ونهب. وقد رفع المتظاهرون الطلاب شعارات حل مشكلة المدارس ثم مع انضمام قطاعات أخرى صارت المطالب بالإضافة إلى حل مشكلة التعليم، تحسين الأجور وأزمة الوقود. ولو عدنا إلى السبب الأول لاندلاع المظاهرات والمتعلق بالتعليم هناك أربع قضايا يعاني منها التعليم في فرنسا خاصة في الضواحي وهي: الاكتظاظ الشديد في الفصول الدراسية، والمباني القديمة والمتهالكة والنقص الشديد في الكادر التعليمي، والشعور بالتمييز بين صفوف المهاجرين والفتات الضعيفة في الضواحي. لكن الأزمة الفرنسية والتي تمثل أزمة اقتصادية وأزمة إدارة وبيروقراطية داخل الدولة، هي بالأساس جزء من أزمات أوروبية عميقة تهدد استقرار الاتحاد الأوروبي واستقراره.

ولو أخذنا على سبيل المثال الوضع الاقتصادي في ألمانيا التي تمثل كبرى الاقتصادات الأوروبية والاقتصاد الثالث عالمياً. سنجد أن ألمانيا خسرت خلال السنوات من 2020 – 2025 ما يقرب من 734 مليار يورو. وفقد القطاع الصناعي فقط 177 ألف وظيفة خلال عام 2025 منها حوالي 50 ألف وظيفة في قطاع السيارات. وتتوقع المعاهد البحثية المتخصصة في ألمانيا أن يستمر فقدان الوظائف ليصل إلى أكثر من ربع مليون وظيفة حتى عام 2028. وخسرت ألمانيا في عام 2024

○ كاتب من فلسطين